# أقسام الحديث من حيث القبول والرد

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد أو بمعنى آخر من حيث الصحة والحسن والضعف إلى أقسام ثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف.

### الحديث الصحيح:

تعريفه: هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا.

وإنما قلنا: إلى منتهاه ليشمل الحديث الصحيح المرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-والمروي عن الصحابي وهو الموقوف والمروي عن التابعين وهو المقطوع ومن هذا التعريف تبين لنا أن شروط الصحيح خمسة:

- اتصال السند.
- عدالة الرواة.
  - الضبط.
- عدم الشذوذ.
  - عدم العلة.

ولنأخذ في شرح هذه الشروط لنكون على بينة من التعريف.

١. معنى اتصال السند: أن يكون كل راو سمع ما رواه من الذي فوقه مباشرة بحيث لا
 يكون هنا راو محذوف

#### ٢. "العدالة":

العدالة: ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات من كفر أو فسق أو بدعة وذلك بأن لا يفعل كبيرة ولا يصر على صغيرة.

والمروءة: هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات، والذي يخل بالمروءة قسمان:

أ- الصغائر الدالة على الخسة كسرقة لقمة أو شيء حقير مثلا.

ب-المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول في الطريق، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب والاعتدال إلى غير ذلك من الأمور التي يكون المرجع فيها إلى العادة والعرف، وهما يختلفان باختلاف الأزمان والبيئات فقد يكون الشيء مخلا بالمروءة في عصر أو بيئة ولا يكون مخلا في عصر أو بيئة أخرى.

٣- "الضبط":

وهو قسمان:

أ- ضبط صدر.

ب-ضبط كتاب.

فالأول: هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته.

والثاني: هو محافظته على كتابه، وصيانته عن أن يتطرق إليه تغيير ما من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدي منه ويروي، ولا يعيره إلا لمن يثق فيه ويتأكد من أنه لا يغير فيه والمراد بالضبط: الضبط التام منه فلا تقبل رواية سيئ الحفظ ولا المغفل الذي يكثر غلطه كأن يرفع الموقوف، ويصل المرسل، ويصحف الرواة فإنه حديثه لا يكون صحيحا.

٤ - "عدم الشذوذ":

الشاذ: هو ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه وسيأتي تحقيق القول فيه في "الأنواع الخاصة بالضعيف".

٥ - عدم العلة:

العلة: هي الأمر القادح في الحديث سواء أكانت هذه العلة جلية ظاهرة او خفية غامضة فالحديث الذي اجتمعت فيه هذه الشروط التي وضحناها هو الحديث الصحيح.

## أقسام الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

١ - صحيح لذاته: وهو ما اشتمل من الصفات المذكورة في تعريف الصحيح أعلاها.

حصحيح لغيره: وهو ما قصر عن الدرجة العليا في بعض الشروط كالضبط لكن انجبر ذلك القصور بتعدد الطرق فإن لم ينجبر بتعدد الطرف فهو الحديث الحسن لذاته، فالصحيح لغيره أصله حسن لذاته ثم ارتقى بتعدد الطرق إلى الصحيح لغيره.

## فوائد مهمة تتعلق بالصحيح":

## الفائدة الأولى:

يتفاوت الصحيح في القوة بحسب تفاوته في الأوصاف المقتضية للتصحيح فما يكون في الدرجة العليا من العدالة، والضبط، وسائر الصفات المعتبرة في التصحيح يكون أصح ممن دونه، وعبارات أئمة الجرح والتعديل تنم عن تفاوت الرواة في الصفات ألا تراهم يقولون في الراوي: "ثقة" فإذا أرادوا درجة أعلى قالوا: "ثقة ثقة"، فإذا أرادوا درجة أعلى قالوا: "أوثق الناس".

ولأجل تفاوت الصحيح بتفاوت أوصاف رواته رتب أئمة الحديث الأحاديث الصحاح كما يأتي:

- ١- صحيح اتفق عليه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما.
  - ٢- صحيح انفرد به الإمام البخاري في صحيحه.
  - ٣- صحيح انفرد بروايته الإمام مسلم في صحيحه.
  - ٤- صحيح على شرطهما ولم يخرجاه في صحيحيهما.
  - ٥- صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه في صحيحه.
    - ٦- صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه في صحيحه.
- ٧- صحيح خرجه غيرهما في كتابه وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما ١، وذلك مثل الأحاديث التي خرجها الإمام أحمد في مسنده وأصحاب السنن الأربعة وحكموا عليها بالصحة والأحاديث التي خرجها ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه.
  الفائدة الثانية:

هل يحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد؟

ولأجل تفاوت درجات الرواة بحسب تفاوتهم في الأوصاف المقتضية للتصحيح ذهب بعض الأئمة إلى الحكم على إسناد بعينه بأنه أصح الأسانيد، وقد اختلفت عباراتهم في هذا، وإليك بعضها:

١- قال الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه: أصح الأسانيد الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

٢- وقال علي بن المديني والفلاس ١: أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن على.

٣- وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وهو ما يعرف عند المحدثين بالسلسلة الذهبية.

ولما كان الشافعي أجل من روى عن مالك، زاد بعضهم في هذه السلسلة الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

ولما كان الإمام أحمد بن حنبل أجل من روى عن الشافعي زاد بعضهم: أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

والتحقيق أنه لا يطلق على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا، وهذا هو المختار، وذلك لأن تفاوت مراتب الصحة متوقف على تمكن الإسناد

من شروط الصحة ويعزُّ وجود أعلى درجات القبول في كل فرد من رجال السند المحكوم له بالأصحية بالنسبة لجميع الرواة الموجودين في عصره؛ لأن هذا يقتضي الاستقراء التام لجميع أحوال الرواة، ويبعد وجود سند هكذا ١.

والأولى أن يقيد ذلك بالصحابى أو بالبلد، فيقال مثلا:

أصح أسانيد أبي بكر -رضي الله عنه- إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

وأصح أسانيد عمر: الزهرى عن سالم عن أبيه عن أبيه عمر.

وأصح أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله.

وأصح أسانيد المدنيين: إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة.

وأصح أسانيد المصريين: الليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر، وهكذا

# "أول من ألف في الصحيح المجرد":

وأول من ألف في الصحيح المجرد عن غيره الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المولود سنة ١٩٤ه، والمتوفى سنة ٢٥٦ه.

وتلاه في هذا العمل تلميذه وصاحبه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المولود سنة ٥٠٠ه، والمتوفى سنة ٢٦١ه، ثم ترسم طريقتهما كثيرون من أئمة الحديث.